ان تحمل الايضاحات المفصلة من واشنطن حول محادثات حسين ـ ريغان (المصدر نفسه)

من جهة ثانية، علق الوزير موشي ارنس، القائم بأعمال وزير الخارجية، مستنداً الى تقويم اعدته وزارة الخارجية الاسرائيلية، قائلاً: «ليس فقط لا يوجد اي تقدم في اقوال حسين بشأن مسار السلام، بل انها تحتوي على تراجع».

أما الوزير اريئيل شارون، فقد عبر عن استيائه الشديد ازاء رد بيرس على خطاب الملك حسين، وطالب باستدعاء خبراء الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي الى جلسة الحكومة لتقديم تقويماتهم لخطاب حسين. واقترح ان يشمل بيان الحكومة نداء واضحاً إلى الملك حسين لابعاد مكاتب م ت ف. من عمان (المصدر نفسه).

أما المقربون من نائب رئيس الحكومة دافيد ليفي، فقد افادوا، بعد جلسة الحكومة، بأنه قد تم بين بيرس وليفي تفاهم مسبق حول رد رئيس الحكومة اثناء الجلسة.

وفي هذا الأجواء، استمرت الخلافات بين المعراخ والليكود في كل ما يتعلق بتقويم خطاب حسين. فالرأي السائد في المعراخ هو ان هناك مجالاً لحدوث تقدم ما في المسار السياسي. بينما يرى الليكود ان خطاب الملك حسين لم يأت بجديد، بل يشتمل على عناصر ترفضها اسرائيل.

الشخص الوحيد الذي الذي شذ عن هذه القاعدة كان الوزير عيزر وايزمان، الذي ندد بصيغة رد رئيس الحكومة الحذرة، وقال: «خطاب الملك حسين مصيري وله دلالات عميقة... والمفروض عدم الاكتفاء برد يستند الى اسس الاتفاق الائتلافي الحكومي... الحكومة وحزب العمل يقفون الآن امام لحظة الحقيقة» (هآرتس، ١/١٠/١٩٨٥).

وعقب مصدر حكومي رفيع المستوى بعد الجلسة على أقوال وايزمان: «لو لم يكن الليكود شريكاً في الحكومة لكان رد بيرس مختلفاً تماماً على خطاب حسين» (يديعوت احرونوت، ١/١٠/١٩٨٥).

وبعد انقضاض الجلسة، صدر بيان حكومي رسمي تلاه سكرتير الحكومة، جاء فيه: «يعتقد رئيس الحكومة بأن خطاب الملك حسين يُحكم عليه وفقاً لنتائجه وليس وفقاً لاصدائه. النتيجة الايجابية ستكون مفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة بين اسرائيل والوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وفي حال عدم حدوث مثل هذا التقدم لن يكون هناك تغيير في الوضع».

«واكد رئيس الحكومة ان هذه هي المرة الاولى التي يتحدث فيها ذاك الاردن عن مفاوضات مباشرة وفورية مع حكومة اسرائيل. وان ليس هناك ضرورة لاطار يخسف، فقط، مزيداً من النقاشات ويؤدي الى تأجيل لا محدود. كذلك رحب رئيس الحكومة بنبوءة السلام التي اطلقها الملك على خلفية التعاون بين دول الشرق الاوسط. وارضح، مع ذلك، ان الحكومة لا ترى في م ت ف. شريكاً لمفاوضات السلام. وان معارضة هذه المنظمة ازدادت أكثر في الآونة الأخيرة على خلفية نشاطاتها 'الارهابية'». واضاف ان اي خطاب لا يبرر صفقة السلاح. واعلن ان اسرائيل ما تزال تشجب صفقة السلاح بين الاردن والولايات المتحدة» (دافار، ١/١٠/١٩٨٥).

من ناحيته، عقب عضو الكنيست آبا ايبن، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست على خطاب حسين بالقول: «ان تصريح الملك حسين الأخير امام الجمعية العامة للأمم المتحدة يختلف عن كافة تصريحاته السابقة. لقد وردت فيه الدعوة الى اجراء مفاوضات مباشرة دون الموافقة المسبقة على مواقف. لهذا ينبغي على اسرائيل التوجه، هذا الاسبوع الى الادارة الاميركية لوضع جدول زمني للمفاوضات مع الملك حسين... كذلك ينبغي علينا عدم خلق اسطورة حول اضاعة فرص السلام عبر عدم الاستجابة لخطاب الملك».

أما عضو الكنيست وعضو لجنة الخارجية والأمن التابعة له، امنون لين، فقد حذر الذين وافقوا على تصريح الملك حسين دون تمييز من المصيدة التي في داخله. وقال: «لقد اساءوا بهذا العمل إلى اسرائيل وربما قدموا خدمات جليلة للملك، لانهم سهلوا عليه مهمة الحصول على السلاح من الولايات المتحدة» (المصدر نفسه).